Check against delivery

كلمة السيدة أمة العليم السوسوة

الأمين العام المساعد للأمم المتحدة

والمدير الإقليمي لمكتب الدول العربية

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

حفل إطلاق تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009

تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية

بيروت، 21 تموز/يوليو 2009

دولة رئيس مجلس الوزراء فؤاد السنيورة،
معالي السادة الوزراء،
معالي السيدات والسادة أعضاء مجلس النواب،
القضاة والناشطون والمختصون،
أصحاب السعادة السفراء،
الزملاء الأعزاء،

اسمحوا لي في البداية، نيابة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والفريق المعد لتقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009 حول "تحدّيات أمن الإنسان في البلدان العربية"، أن أتقدم لحكومة وشعب الجمهورية اللبنانية ببالغ الامتنان وعميق الشكر لاستضافتهم الكريمة إطلاق هذا التقرير. وهل هناك أفضل من لبنان وعاصمته الجليلة والجميلة بيروت، عاصمة الكتاب، مكاناً لهذه المناسبة. لبنان بلد الحرية والتوافق والاتفاق. إن الرسالة التي بعثها لبنان من خلال الانتخابات النيابية التي جرت الشهر الماضي وحازت على احترام وتقدير العالم، لدليل إضافي على أن الديمقراطية والسلام أمر ممكن في منطقتنا وإن دور لبنان ريادي في هذا المجال.

السيدات والسادة،

يشكل تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009 استكمالاً لسلسة تقارير التنمية الإنسانية العربية التي بدأت، منذ العام 2002، كمنبر حر للمفكرين والباحثين والمهتمّين بالشأن العام في عالمنا العربي لتقديم رؤيتهم حول القضايا الملحة التي تواجهها مسيرة التنمية في المنطقة العربية.

وقد فتحت هذه التقارير التي كان لها وقعٌ كبيرٌ في البلدان العربية وحول العالم أبواباً واسعة للحوار والنقاش حول سياسات التنمية، وأسهمت في تطوير البحوث في الشأن التنمويّ والمعوقات التي تعترضه. والتقرير الذي بين أيدينا اليوم يهدف إلى استكمال وتطوير هذا التوجه انطلاقاً من زاوية التحديات التي تواجه أمن الإنسان في البلدان العربية.

ويطلق تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009 طرحاً مفاده أن الوقت قد حان للتركيز على أمن المواطنين كمدخل وهدف أساسي ورئيسي لأمن الدولة. نقطة الانطلاق في هذا التقرير هو ما تولّد لدى النخبة التي أسهمت في تحريره من قناعة بأن العقبات التي تحول دون ضمان مستقبل زاهر وآمن للشعوب العربية قد تضخّمت وتنامت في السنوات القليلة الأخيرة. وأصبح المضي قدماً في مضمار التنمية الإنسانية متعثراً ومضنياً. وتولّد الشعور بضرورة مراجعة الذات من

خلال التحليل النقدي الذي توفره هذه التقارير مع إقتراب نهاية العقد الأول للألفية الجديدة.

لا شك أن السنوات القليلة الماضية تختلف كثيراً عن الفترات السابقة في تاريخنا الحديث، فقد حملت إلينا تحديات جديدة، وتأكّدت خلالها أخرى قديمة، وترك كل ذلك آثاراً تبينت في انعدام الأمن والاستقرار. لكنّ اعتقادنا راسخ بأن أبناء المنطقة هم وحدهم القادرون – لا الأطراف الخارجية – على تحديد الوجهة المنشودة وكيفية الوصول إليها. وأفضل ما ينبغي أن نتسلح به خلال هذه الرحلة هو قدرتنا على التحليل الدقيق الأمين، وطاقتنا الفكرية البحثية، ومعرفتنا الدقيقة بثقافتنا وتراثنا وتاريخنا وقيمنا والأوضاع السائدة في بلداننا.

وإذا كان هناك شعورٌ بقسوةِ وحدّةِ ما نذكره حول مشاكلنا، فإن ذلك سببه أن معرفتنا بذاتنا تجعلنا أكثر صدقاً في النظر إلى أنفسنا، وهذه هي القوة التي تمكّننا من تخطيط مستقبلنا بثقة.

واسمحوا لي أن أقدم لكم الملامح الرئيسية للتحديات التي دار حولها تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009:

تواجه المنطقة العربية في العقد الأول من هذه الألفية أوضاعاً غاية في التعقيد بسبب تدخلات عسكرية خارجية اقترنت باندلاع نزاعات داخلية

في أكثر من بلدٍ من بلداننا. وشهدنا خلال هذه الفترة دوامة العنف والعنف المضاد في العراق، وإحكام الحصار الاقتصادي على الأراضي الفلسطينية، ومن منا لا ينسى مشاهد الحرب المدمرة على غزة وضحاياها الأبرياء من نساء وأطفال وشيوخ، ودمارًا لا يزال شاهداً حتى اليوم. من منا يستطيع تجاوز ما نتابعه يومياً من أمواج العنف والفوضى في الصومال وغيرها. كل هذه الأحداث لا تؤثر فقط على البلدان التي تقع فيها، ولكنها تمتد لتشمل الجوار الذي امتلأت مدنه بمخيمات اللاجئين، حتى أصبحت منطقتنا أكبر منطقة حاضنة للاجئين والمهجرين داخلياً.

لقد ولّدت الأزمة الاقتصادية العالمية، التي بدأت تداعياتها في الظهور منذ العام 2007، صدمات خارجية جديدة للمنطقة العربية، مثلها مثل العالم بأكمله. وأثّر تهاوي النظام المالي الدولي على البلدان العربية بما فيها البلدان القليلة التي تتوافر لديها الموارد المالية والأخرى التي تفتقر إليها. لقد أدت الأزمة إلى تراجع المداخيل والاستثمارات، وأثّرت على نمط النمو في الدول المنتجة للنفط التي بالكاد بدأت تتنسم الفورة النفطية الثالثة. أما البلدان العربية الأخرى فقد تعرضت لصدمات موجعة نتيجة تراجع تحويلات العاملين والتباطؤ العام الذي اعترى الاقتصاد العالمي وما سبق ذلك مباشرة من ارتفاع حاد في أسعار الغذاء والوقود معاً.

وكان بعض هذه البلدان قد بدأ انفتاحاً على اقتصاد السوق دون توافر الضمانات اللازمة، فوجدت هذه البلدان نفسها تفتقد بعض قواعد السير السليم في هذا المضمار. ومقارنةً ببداية التسعينات، تتزايد أعداد الفقراء ومن ليس لديهم الإمكانات لإعالة أسرهم وضمان الكرامة الإنسانية. لقد عمّقت الأزمة العالمية للغذاء من فجوة الفقر وانتشار قصور التغذية، ولم تعد أنظمة الرعاية الصحية، المفتقرة أصلاً إلى الموارد والمثقلة باحتياجات متنامية، قادرة على مواجهة الزيادة السكانية الهائلة.

إن نظاماً مالياً دولياً يشجع على الجشع ينبغي أن يتم إصلاحه لخدمة الناس وتأمين احتياجاتهم الأساسية. ولا شك أن هذا مشروعاً طويل الأجل للمجتمع الدولي، ولكن بالمقابل توفر هذه الأزمة للبلدان العربية وبلدان العالم الفرصة لإعادة النظر في أولوياتها الاقتصادية.

وما يدعو للمزيد من القلق هو المخاطر المتنامية للتغير العالمي للمناخ. إن الحقائق العلمية المتوافرة تشير إلى ما قد تتعرض له البلدان العربية من آثار مدمرة إذا لم يتم التعامل مع هذه المخاطر على نحو سريع وفي الوقت المناسب. مسؤولية منطقتنا محدودة جداً في خلق الانبعاثات الغازية حيث لم يتعدّ نصيبها في العام 2007 من انبعاثات ثاني أوكسيد الكربون نسبة الـ 4.7%. ومع هذا القدر الضئيل ستكون خسائر المنطقة العربية من تغيّر المناخ بسبب الاحترار العالمي مرتفعة للغاية. وقد تكون من أعلى ما تتعرض له مختلف المناطق من العالم من خسائر

بسبب وضعنا البيئي. منطقتنا لا تفتقر إلى الصحراء، ولكن ارتفاع الحرارة سيعطينا المزيد منها وقد تنكمش أيضاً الموارد المائية الشحيحة المتوافرة لدينا. وإذا لم يتم مواجهة الاحترار العالمي، فإن الإنتاج الزراعي سيتناقص وقد تحدث فيضانات بسبب ارتفاع منسوب سطح البحر وتغطي مساحات شاسعة من الأراضي المنخفضة مخلفة أعداداً غفيرة من اللاجئين البيئيين.

إن علينا جميعاً أن نُدرج هذه القضية ضمن أولوياتنا القصوى وأن ننظر فيما ينبغي القيام به من إجراءات على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية للتخفيف من آثار تغيّر المناخ على البشر، هذه الآثار التي قد لا يتسنى علاجها.

ودعونا لا ننسى أن الغالبية العظمى من سكان بلداننا هم الشباب الذين تتجاوز نسبهم في بعض البلدان حوالي 60% من عدد السكان. وإذا كانت ثمة قضيّة مصيرية تواجه مستقبل التنمية وقضايا الاستقرار، فهي كيفية توفير سبل العيش الكريم لهم، وانخراط هذه الفئة في كافة مستويات المشاركة. ولا يمكن أن نظل نشيح بوجوهنا عن هذه الحقيقة. إننا مدينون لهم لأنهم ببساطة مستقبلنا ومستقبل وجودنا.

السيدات والسادة،

هذه هي الصورة التي انكبّ هذا التقرير على تحليلها. ويربط التقرير كل هذه التحديات من خلال النظر إلى التنمية الإنسانية عبر عدسة أمن الإنسان. والمفهومان مرتبطان، فكلاهما يضع الناس في المقدمة. فبينما تُعنى التنمية البشرية بتوسيع خيارات الناس وحرياتهم، يذكّرنا مفهوم أمن الإنسان أن هذا الهدف النبيل يستند إلى صون وضمان حياة الناس وحقوقهم الأساسية وكرامتهم الإنسانية من أي انتقاص.

ويتوسّع التقرير في سياق تحليله للعوامل المهدّدة لأمن الإنسان في المنطقة العربية، لكن ثمة خيط مشترك يربط بين أطرافها وهو أن أمن الإنسان في جوهره لا بدّ أن يضمن تحرّر المرء من الخوف ومن الحاجة استلهاماً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وللقيم الإنسانية السامية للديانات السماوية التي تفتخر منطقتنا بأنها مهدٌ لها.

ويُظهر التقرير بالحجة الدامغة أن أمن الإنسان وأمن الدولة وجهان لعملة واحدة، فضمان أمن الإنسان لا يؤدي فقط إلى إتاحة المزيد من فرص التنمية الإنسانية، وإنما يمكّن الدولةَ أيضًا من الاستفادة المستدامة من البيئة؛ واستحقاق شرعيتها في نظر مواطنيها؛ والاستفادة من التنوّع؛ وضمان حماية الفئات الضعيفة خاصّة النساء والأطفال، وتقوية اقتصاداتها في وجه التقلبات العالمية، وتحقيق مستوى الاكتفاء في الأمن

الغذائي؛ وتعميم خدمات الصحة في أوساط المجتمع؛ وأخيراً وليس آخراً، يمكّنها من التصدي لمصادر النزاع وتجنب تلك النزاعات.

بهذه المقاربة لأمن الإنسان التي اعتمدها التقرير الذي بين أيدينا استطاع أن يحدد عددًا كبيرًا من الأبعاد المؤثرة في حياة الناس: الأمن البيئي، دور الدولة في ضمان أمن وحقوق المواطن، حماية الأمن الاجتماعي، الأمن الاقتصاديّ، الأمن الغذائي، الصحة وأمن الإنسان، مواجهة التدخل العسكري الأجنبي والاحتلال.

والرسالة الرئيسية للتقرير هي أن السبيل الوحيد لتحقيق تنمية مستدامة في أي من هذه المجالات يتطلب مقاربة كلية للتنمية وأمن الإنسان، فلم يعد بالإمكان التركيز على مسألة دون الأخرى.

السّيّدات والسادة،

اسمحوا لي في نهاية كلمتي أن أذكّر بأن رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة واحدة.

وأنّه إذا كان يمكن اعتبار إصدار هذا التقرير وسيلة توفر نقطة البداية للنقاش وتعميق فهمنا لمنطقتنا في ظلّ الربط بين الأمن والتنمية وحقوق الإنسان،

وإذا كان عملنا يساعد على تعبئة الطاقات الفكرية والبشرية الكامنة والإرادة القوية التي تملكها شعوبنا،

سنكون قد نجحنا في الإسهام بما نطمح إليه منذ أن بدأنا هذا العمل منذ عامين.

السيدات والسادة،

إن تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009 هو ثمرة جهودٍ بحثية بذلها على مدى سنتين عدد كبير من الكتّاب والمفكرين العرب، وإني أنتهز هذه المناسبة لكي أهنئ كل من أسهم في إعداد هذا التقرير وأشكرهم جميعاً. قام بالقسم الأكبر من التحليلات فريق أساسي من الباحثين والكتّاب الذين أعبّر لهم عن عميق شكري على التزامهم الذي لم يكلّ، وعلى روحية البحث والتدقيق التي تميزوا بها. أما النصح والتوجيه الاستراتيجيان المتعلقان بالموضوع الأساس فكان التعويل فيهما على مجلسٍ استشاريّ قوامُه عددٌ من كبار أهل العلم والمفكرين العرب وممن تولوا مواقعَ رفيعةً في كافة المجالات. إلى هؤلاء جميعاً أهدي جزيل الشكر على توجيهاتهم الحكيمة وتفانيهم في التحليل السليم. كذلك أفاد التقرير من وجهات نظر وآراء أعرب عنها الكثير من الشباب من كل أصقاع المنطقة العربية، وقد تعلمنا من هؤلاء أموراً عن أمن

الإنسان كما يرونها من منظارهم الخاص. إنني أقدّر عالياً اهتمامهم ويَحدوني أملٌ كبيرٌ بمستقبلهم. أنا مدينة أيضاً لكمال درويش، المدير العام السابق لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتشجيعه ومساندته لهذا العمل. ويسرني بهذه المناسبة أن أرحب بالمدير العام الجديد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي السيدة هيلين كلارك وأتقدّم لها بوافر الشكر لدعمها نشر هذا التقرير.

سنحافظ في عملية إطلاق تقرير التنمية الإنسانية العربية على التقاليد المتبعة ونطورها. وسيتبع هذا الإطلاق سلسلة الحوارات الموسعة حول القضايا التي يتناولها التقرير وفق جدول زمني محدّد، ينطلق أولها اليوم هنا من بيروت وتنتقل بعد ذلك الحوارات الأخرى إلى العديد من العواصم والمدن العربية.

السيدات والسادة،

ختاماً – كما هو في البدء – أتقدم بوافر من الشكر وفيض من التحية لحكومة وشعب لبنان العزيز ولكم جميعاً على حضوركم ومشاركتكم.